

الاجتماع الـ 166
للجنة الممثلين الدائمين
13 حزيران 2024

بيان دولة فلسطين

السيد الرئيس،
السيدة المديرية التنفيذية،
أصحاب السعادة، الزميلات والزملاء،

نود أن نشيد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالمديرية التنفيذية ونائب المديرية التنفيذية وبالأمانة على الجهود المبذولة في تحضير هذا الاجتماع الهام والتقارير القيم.

كما نتقدم بخالص التعازي وصادق المواساة لفقدان الدكتور كلوس توفر، المدير التنفيذي السابق.

السيد الرئيس

لقد أخطنا علماً في التقرير الربعي في الجزء الخاص بـ ج. نحو كوكب خالٍ من التلوث بالفقرة الخاصة بالقياس الكمي للحطام في قطاع غزة، وتطوير سيناريوهات لإدارته، ونشيد بالخطوات التي قامت بها UNEP لتوفير معلومات خط الأساس حول كميات الركام التي خلفها العدوان على قطاع غزة.

وحيث أنه تمت الإشارة الى إدارة الحطام كتحدٍ كبيرٍ؛ نرحب بتقرير الأمم المتحدة المبدئي لتقييم الأضرار والصادر في التاسع والعشرون من آذار/ مارس من هذا العام، بالتعاون مع البنك الدولي والاتحاد الاوروبي، والذي قيّم مختلف القطاعات بما فيها البيئة، وتناول كميات الركام والبالغة حتى كانون الثاني/ يناير ست وعشرون مليون طن (اي ما يقارب ضعف ما كان عليه في حلب، بسوريا حسب برنامج الأمم المتحدة)

ولتبيان حجم الكارثة البيئية المتطورة في قطاع غزة في فلسطين بسبب العدوان، نود هنا أن نعيد الإشارة الى ذات التقرير الذي ذكر، الى جانب الخسائر الجسيمة في أرواح المدنيين التي وصلت الى عشرات الآلاف، أن تقدير الأضرار البيئية المبدئية بلغت أربع مئة وحدى عشر مليون دولار أمريكي، نتيجة لما سببته من أضرارٍ في الأصول المادية مثل المناطق الساحلية والمياه والتربة والحقول الزراعية ومحمية وادي غزة الطبيعة، الى جانب خدمات النظام البيئي الحيوية.

كما شملت المجالات الرئيسية للأضرار كلاً من: (1) التلوث الإشعاعي للمياه الجوفية، (2) التلوث والنفائات والخطرة بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة، والنفائات الطبية، والتلوث الصناعي، (3) وتدمير المنطقة الساحلية، والأضرار التي لحقت بالبيئة البحرية، وإغراق قوارب ومعدات الصيد.

يُضاف إلى ما سبق التدمير الذي لحق بشبكات الصرف الصحي، ومرافق المعالجة، ومواقع إدارة النفائات، مما تسبب في مستويات عالية من تلوث المياه السطحية والجوفية، والمياه الساحلية، والتربة وهو ما له تأثيرات خطيرة على صحة الإنسان. وعلاوة على ما تقدم يأتي تأثير مخلفات الذخائر والمواد الكيميائية التي تلوث بشدة التربة والهواء والماء، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الإنسان، والصحة، والزراعة، والسلامة الغذائية. كما أنها تزيد من تلوّث موارد المياه الشحيحة أصلاً في غزة.

كما أشار التقرير إلى أن البنزين والمواد الخطرة الأخرى تتسرب الآن من المنشآت المدمرة، وهو ما يزيد من ارتفاع مستويات تلوث الهواء والماء والأرض التي يتعرض لها سكان غزة الآن بشكل يومي.

بالإضافة إلى اعتبارات الاستدامة البيئية في إعداد تدخلات التعافي المبكر، وكذلك إزالة الأنقاض والأبعاد الأوسع في إدارة النفائات، ستكون هناك حاجة إلى بذل جهودٍ جبارةٍ، وتعاونٍ دوليٍ وثيقٍ، لمعالجة الأثر البيئي للحرب على غزة، بما في ذلك تلوث الأراضي وطبقة المياه الجوفية التي لها آثارٌ خطيرةٌ وتأثيرٌ طويلٌ الأمد وضار على إمدادات المياه، وإنتاج الغذاء، وصحة الفلسطينيين في قطاع غزة.

كما ستحتاج الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة البيئية في سياق التخطيط الحضري أيضاً إلى أسسٍ علمية لتوجيه عملية التخطيط للتعافي المبكر، ودمجها في التدخلات التي تستهدف إيجاد حلول المأوى الانتقالية، فضلاً عن إعادة الإعمار وإعادة تأهيل المساكن.

سيدي الرئيس

إنّ وفدنا يعتبر التقرير المبدئي الصادر لتقييم الأضرار في قطاع غزة مدخلاً هاماً لجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد التقرير الخاص بتقييم الآثار البيئية للصراع في قطاع غزة، على الرغم من المعوقات التي يضعها الاحتلال أمام وصول الخبراء الدوليين إلى فلسطين، بما فيها قطاع غزة، لاجراء التقييم ضمن الولاية الممنوحة لهم عبر منظمات وبرامج الأمم المتحدة ؛

إلا أننا نشيد مجدداً بهذه الجهود ونتطلع إلى إصدار التقرير المرتقب - ولو بشكل مبدئي - في أقرب وقت ممكن، على أن يُستكمل بصيغته النهائية فور انتهاء العدوان العسكري.

شكراً سيدي الرئيس

